الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

كلية الشريعة و الاقتصاد

قسم الاقتصاد و الإدارة

مقال مقدم للنشر بعنوان:

إستراتيجية تميز بنك الجزيرة السعودي في مجال المصرفية الإسلامية

من إعداد الطالبة:مريم شطيبي محمود

الملخص

تقدم البنوك التقليدية خدمات مالية لا يمكن الاستغناء عنها حيث تعتبر الأعمال المصرفية عصب النشاط الاقتصادي في كل دولة.لكن قيام عمل البنوك على أساس الربا ليس ضرورة بدونه لن تستطيع أن تؤدي دورها في تسهيل المعاملات،فعندما حرم الإسلام الربا أحل البيع والمعاملات المالية القائمة على تحقيق العدل والمساواة،فكان البديل الإسلامي للنظام الربوي الذي يقوم على أساس الفائدة هو نظام المشاركة في الربح والخسارة،ولم يعد ذلك البديل مسألة نظرية وإنما بظهور المصارف الإسلامية أصبح واقعا ملموسا وتطبيقا عمليا يقدم خدمات تلبي رغبات العملاء وحاجاتهم في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.كما كان هناك توجه عالمي ملحوظ نحو المصرفية الإسلامية بتوجه بعض البنوك التقليدية أو بعض فروعها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بسبب النجاحات التي حققتها المصرفية الإسلامية.ويعتبر بنك الجزيرة السعودي رائدا في مجال المصرفية الإسلامية حيث استمر في إستراتيجيته نحو التميز بابتكار وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية،كما نجح في تحسين مستوى الأداء بارتفاع الأرباح والعوائد المحققة.

Abstract

Traditional banks provide financial services that we can not get rid of them, in that banking businesses are considered the nerve of the economic activity in every state. However, the bank's work based on usury is not a necessity that with-out it the bank can not play its role in facilitating dealings. When Islam prohibits usury, it allows sale and financial dealings based on the realization of justice and equality thus, the Islamic substitute for the system of usury based on benefit is a system sharing profit and loss. This substitute is no longer a theoretical issue, but with the emergence of Islamic banking, it became a concrete reality and a practical application that provides services that meets the clients want and need within the frame-work of the observance of the provision's Islamic jurisprudence. As there was a tendency towards Islamic banking by changing some traditional banks or some of their branches to work according to the Islamic jurisprudence, this is because of the successes that Islamic banking achieve. The Saudi El Jazira bank is regarded as the pioneer in the field of Islamic banking, it goes on in its strategy towards excellence by innovating and providing recent banking services and products that corresponds with the provisions of Islamic jurisprudence. Also, it succeeds in improving the level of the performance by increasing accomplished earnings and dues.

مقدمة

يتمثل الدور الأساسي للمؤسسات المصرفية في قيامها بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وذلك بالتوفيق بين وحدات الفائض ووحدات العجز عبر أساليب معينة تتمثل في الاقتراض والإقراض بفائدة محددة ومعلومة مسبقا،حيث يقوم العمل المصرفي التقليدي أساسا على التعامل بنظام الفائدة.ولما كان من حق المسلمين أن يكون لهم مؤسسات مالية ومصرفية يتعاملون معها على أساس عقيدتهم ودينهم الذي حرم الربا،أنشأت المصارف الإسلامية لتكون بديلا إسلاميا عن المصارف التقليدية وجاءت بآليات تختلف من حيث أساسيات العمل عن سابقتها وذلك من خلال بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي،حيث يقوم العمل المصرفي الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة المستند على قاعدة الغرم بالغنم،وذلك من خلال استخدام مختلف الصيغ الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في التمويل والاستثمار،كما لا يمكن إغفال الدور الفعال للمصارف الإسلامية في تحقيق التكافل الاجتماعي وتقديم مختلف الخدمات الاجتماعية.

فهل تمكنت المصارف التي بلورت أحكام الشريعة الإسلامية في عملها المصرفي من التميز فعلا في مجال المصرفية الإسلامية؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول:مقومات العمل المصرفي الإسلامي

المحور الثاني:إستراتيجية بنك الجزيرة السعودي للتوجه نحو المصرفية الإسلامية

المحور الثالث:المنتجات المصرفية الإسلامية المبتكرة والمطبقة في بنك الجزيرة السعودي

المحور الرابع:تقييم تجربة بنك الجزيرة السعودي في مجال المصرفية الإسلامية

المحور الأول:مقومات العمل المصرفي الإسلامي

أنشأت المصارف الإسلامية لتكون بديلا عن المصارف التقليدية وجاءت بآليات وأهداف تسعى إلى إحداث تغيير في العمل المصرفي من حيث أساسيات العمل عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا:قيام العمل المصرفي الإسلامي على أساس المشاركة

إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية يتمثل في عدم الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا،فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادة يجب مراعاة ما شرعه الله في المعاملات بتحليل ما أحله وتحريم ما حرمه واعتماد الشريعة أساسا لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعا لذلك.

1- قواعد العمل في المصارف الإسلامية

عندما حرمت الشريعة الإسلامية الحصول على فائدة (ربا) فقد سمحت بالحصول على الربح ذلك أن المال الذي لا يرغب أو لا يستطيع مالكه أن يستثمره بنفسه يمكن أن يعطيه لمن يعمل فيه،فالإسلام يرى أن المال لا يلد مالا وإنما العمل هو الذي يقوم بهذا الدور عن طريق توجيه الجهد نحو الاستثمار بجميع الوسائل التي تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية،وقد وجدت المصارف الإسلامية لذلك،حيث تقوم بالتركيز على أن تكون مواردها المالية ناتجة عن تلك الطرق التي أجازها الإسلام في كيفية الحصول على المال وكذا أوجه استخدامه[1].وعليه العمل المصرفي الإسلامي يشترك فيه رأس المال مع العمل فيقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة والذي يحقق العدالة والمساواة بين صاحب المال من جهة وصاحب الجهد من جهة أخرى حيث يلتزم المصرف الإسلامي بقاعدة أساسية هي **قاعدة الغرم بالغنم**،وتعد هذه القاعدة الفقهية والتي يسير عليها نظام المصارف الإسلامية بشكل أساسي من أبرز مقومات العمل المصرفي الإسلامي،إذ لا غنم إلا مع توقع الغرم[2].ويقصد بهذه القاعدة أن الحق في الحصول على المكاسب أو الأرباح يكون بقدر تحمل المخاطر أو الخسائر،وبعبارة أخرى فإن الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة[3] بشرط أن يتفقا مسبقا على تقسيم الأرباح أو الخسائر بنسب معينة.

---

[1] حدة رايس،دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى،إيتراك للنشر،القاهرة، 2009م،ص 209.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة،مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى،دار النفائس،الأردن،ص 36.

[3] فؤاد محيسن،« أسس العمل المصرفي الإسلامي »،رسالة دكتوراة منشورة،ص 66.

2- الودائع في المصارف الإسلامية

يقوم العمل المصرفي الإسلامي على أساس المشاركة في حصص الملكية حيث يعامل المودعين كما لو كانوا حملة أسهم المصرف،وبالتالي لا يعطي لهم ضمانا بالقيمة الاسمية ولا معدل محدد مسبقا على ودائعهم فإذا حقق المصرف أرباحا فمعنى ذلك أن المودعين يحق لهم الحصول على نسبة معينة من هذه الأرباح،وإذا حقق خسارة يكون من المتوقع أن يشارك المودعون في هذه الخسائر أيضا ومنه يحصلون على معدل سالب للعائد[1].مما يعني أن المصارف الإسلامية تقبل الودائع على أساس المضاربة بحيث يكون المصرف مضارب وأصحاب الودائع هم رب المال وهي ما يطلق عليها بالحسابات الاستثمارية[2] يقوم المصرف باستثمارها على ضمانة أصحابها لأنه لا يضمن مثل هذه الودائع[3] وتكون لها حصة من الربح يجب تحديد نسبتها مسبقا في نظام المصرف أو في عقد الوديعة،وفي مقابل هذه الحصة من الربح تتعرض هذه الودائع إلى خطر الخسارة[4].

3- صيغ التمويل التي تعتمد على نظام المشاركة في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل مختلف الأنشطة على أساس المشاركة في الربح والخسارة باستخدام الصيغ الإسلامية التي تتمتع بعنصر المسؤولية المشتركة،وتتمثل أهمها في:

أ- شركة العنان: يتم التمويل بالمشاركة في قيام المصرف الإسلامي بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ العملية على أن يقدم الشريك الآخر الحصة المكملة بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها،فتكون حصته مشتملة على حصة في المال إضافة إلى حصة العمل والخبرة والإدارة،ويتم توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول المصرف على نسبة منه مقابل تمويله وحصول الشريك على نسبة مقابل تمويله وعمله أما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف نصيبه حسب نسب حصص التمويل[5].وهي مشروعة لقول الله تعالى:«**فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ**» [النساء:12].

---

[1] ضياء مجيد،البنوك الإسلامية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1997م،ص 38.

[2] حسين محمد سمحان،موسى عمر مبارك،محاسبة المصارف الإسلامية،الطبعة الأولى،دار المسيرة، الأردن،2009م، ص 41.

[3] عبد الله الطاهر،موفق علي الخليل،النقود والبنوك والمؤسسات المالية،الطبعة الثانية،مركز يزيد،2006م،ص 256.

[4] رفيق يونس المصري،المصارف الإسلامية:دراسة شرعية لعدد منها،الطبعة الأولى،جامعة الملك عبد العزيز،جدة،ص 14.

[5] محمد محمود المكاوي،أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة،الطبعة الأولى،المكتبة العصرية، مصر، 2009م،ص 28.

ب– المضاربة:تعتبر المضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله المصرف الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده على أن تكون حصة كل منهما جزء شائعا ومعلوما من الربح المتفق عليه ابتداء عند التعاقد.وهي مشروعة لقوله تعالى:«**وءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**»[المزمل:20].

ج– المزارعة:تعتبر شركة بين طرفين أو أكثر لدى أحدهما الأرض التي لا يستطيع زراعتها ويقدم الآخر العمل والجهد والخبرة والقدرة في زراعتها،ويتم توزيع الناتج عن عملية المزارعة بينهما[1].وتعتبر إحدى الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية حيث يكون المصرف صاحب الأرض وشريكه هو العامل الذي يقدم جهده وعمله من أجل خدمة هذه الأرض.

د– المساقاة:تعني الاتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر وبالذات الأشجار في البساتين كالنخيل أو الفواكه وغيرها،وقسمة الحاصل بينهما حسب الاتفاق.وهي أيضا أن يدفع الرجل الشجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما[2].وتطبق هذه الصيغة في المصارف الإسلامية على أساس أن المصرف هو صاحب المزروعات التي تحتاج إلى من يسقيها فيكون الطرف الثاني في الشركة هو العامل الذي يقدم عمله للمصرف.

هـ– المرابحة:تعرف بأنها"بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"[3].وصورة هذه المرابحة في العمل المصرفي الإسلامي أن يلجأ شخص ما إلى المصرف الإسلامي راغبا في شراء سلعة محددة المواصفات مقابل ربح يتفقان عليه زيادة،وغالبا ما يشتري المصرف هذه السلعة نقدا ويبيعها بالأجل لعميله طالب الشراء[4]حيث يلتزم هذا الأخير بأن يشتريها منه بعد ذلك[5].وبيع المرابحة بيع صحيح يندرج تحت عامة البيوع الجائزة[6].وهو مشروع لقوله تعالى:«.....**وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**.....» [البقرة:275].

و–السلم:هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل أو بيع آجل بعاجل،والسلم يناسب التطبيق في المصارف الإسلامية بل إنه أقرب إلى روح العمل المصرفي الإسلامي الذي يميل إلى الربحية مع الضمان،لذلك يمثل أحد أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية التي يمكن استخدامها مع مثيلاتها في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة.وتمارس المصارف الإسلامية عمليات السلم من خلال أحد الأقسام

---

[1] فليح حسن خلف،البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث،عمان،2006م،ص 364.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، فقه المعاملات المالية وأدلته عند المالكية،الطبعة الأولى،المطبعة العربية،غرداية،ص 213.

[3] وائل عربيات،المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار الثقافة،الأردن،2006م،ص 24.

[4] عبد العظيم أبو زيد،بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية،دار الفكر،دمشق،2004م،ص 23.

[5] محمد سليمان الأشقر،بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية،مكتبة الفلاح،الكويت،1983م،ص 6.

[6] عبد العظيم أبو زيد،مرجع سابق،ص 40.

المتخصصة بإدارة الاستثمارات بالمصرف،من حيث البحث عن أسواق السلع وتلقي الطلبات و دراستها من جهة،والتعاقد وإصدار التمويل واستلام السلع وإعادة تسويقها من جهة ثانية[1].ويعتبر السلم من البيوع المشروعة،فما روي عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال:قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث،فقال:«**من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**»[2].

ي- الاستصناع:هو عقد بين اثنين المستصنع والصانع يطلب فيه الأول من الثاني أن يصنع له سلعة معينة بأوصاف محددة مقابل بدل معين يدفعه له،والمواد التي يحتاج إليها في صنع السلعة تكون على الصانع وقد ذهب الفقهاء الذين أجازوا الاستصناع إلى أن المستصنع لا يملك السلعة المصنوعة إلا بقبضها من الصانع وهذا الأخير لا يملك البدل قبل انتقال السلعة إلى المستصنع[3].فهو عقد بيع سلعة موصوفة في الذمة يلتزم البائع بصنعها مقابل ثمن يدفعه المشتري حالا أو مؤجلا أو على أقساط،وبالتالي يشبه بيع السلم.

ثانيا:الأعمال المصرفية التي تقوم على أساس تحقيق التكافل الاجتماعي

إن هندسة المصرفية الإسلامية تقضي بأن يقوم المصرف بتقديم خدمات اجتماعية كثيرة،فالتنمية الإسلامية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لا ينفصل فيها الجانب الاجتماعي عن الجانب الاقتصادي.وفي هذا الصدد نجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع.ومن أهم الأعمال المصرفية التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي ما يلي:

1- خدمة جمع وتوزيع الزكاة

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة وهي من الأدوات الفعالة لتحقيق الأهداف الاجتماعية للمصارف الإسلامية،حيث تنص القوانين الأساسية للمصرف الإسلامي على إنشاء صندوق للزكاة منفصل في إدارته عنه من أجل تنمية روابط الألفة والمحبة بين الناس وتطهير النفس بأن يكون الإنسان سيد المال لا عبدا له لقوله تعالى:«**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**» [التوبة:103].حيث تتحدد مصادر موارد الزكاة في:

---

[1] عبد الملك عبد العلي كاموي،،«السلم في الشريعة والتطبيق المصرفي»،مجلة البحوث الفقهية المعاصرة،العدد 41،السنة الحادية عشر،ذو الحجة 1419هـ-فيفري 1999م،ص 219-231.

[2] البخاري،كتاب:السلم،باب:"السلم في وزن معلوم"،429/4.

[3] أحمد الحجي الكردي،«أحكام زكاة صور من عروض التجارة المعاصرة»،مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية،تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت،العدد 33،السنة الثالثة عشر،شعبان 1418هـ-ديسمبر 1997م،ص 75.

- زكاة مال المصرف وهي التي تستحق شرعا على أموال مساهميه ونتائج نشاطه.

- زكاة مال المودعين والمتعاملين مع المصرف ويتم أداؤها اختياريا.

– زكاة مال مقدمة من طرف مختلف أفراد المجتمع وهيأته المتعددة.

يقوم المصرف الإسلامي بجمع هذه الأموال في صندوق الزكاة وتصنف كموارد مستقلة عن المصرف، تخصص لها حسابات وميزانيات حتى لا تختلط بالأموال الذاتية له حيث تقوم عليها لجنة متخصصة تناط بها سمة الإشراف على توزيع أموال الزكاة في مقاصدها الشرعية المنصوص عليها في القرآن الكريم استنادا إلى قوله تعالى:«**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**» [التوبة:60].

2- تقديم القروض الحسنة

القرض الحسن هو الذي يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن تدفع عنه فوائد ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح أو خسائر العملية التي استثمرت فيها قيمة القرض[1].قال الله تعالى:«**إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ**» [التغابن:17].ومنه القرض الحسن يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم على تحقيق التكافل الاجتماعي وتحرص المصارف الإسلامية على أدائها،حيث يخصص المصرف الإسلامي نسبة معينة من موارده وفق نظامه الأساسي لغرض تقديم القروض الحسنة بدون فائدة وفق الحالات التي تجيزها الشريعة الإسلامية وعادة ما تكون محدودة القيمة[2] وتخضع لتقدير لجنة القرض الحسن التي تشكل للفصل في الأمر بعدما يتم التأكد من جدية الأسباب المطلوب لأجلها القرض مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياجا[3].

ثالثا:دوافع وأسباب التوجه نحو المصرفية الإسلامية

شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة ظاهرة توجه البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية،ولا يمكن أن يتصور أن تحدث هذه الظاهرة بدون وجود بواعث حقيقية وراء ذلك.فمن المعلوم أن التغيير أو الانتقال من وضع إلى وضع آخر لابد وأن يكون له أسباب تؤكد بأن الوضع المتحول إليه يحقق ايجابيات أكثر ويكون أحسن حال من الوضع الأول.

---

[1] منير إبراهيم هندي،شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية:دراسة اقتصادية وشرعية،دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م،ص 63.

[2] محمود يونس،عبد النعيم مبارك،مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية،الدار الجامعية،2003م،ص 314.

[3] جمال لعمارة،المصارف الإسلامية،دار النبأ،الجزائر،1996م،ص 134.

1- الدوافع الشرعية

لقد وجدت عدة أسباب في البلدان الإسلامية ساهمت في التفكير بتوجه البنوك التقليدية إلى بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من أهمها تزايد عدد العملاء الذين يرون حرمة التعامل بفوائد البنوك التقليدية،فالسبب الرئيسي هو الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى والالتزام بأوامره ونواهيه،وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والقيام بما يرضي الله عز وجل.قال الله تعالى:«**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**»[البقرة:275].

2- الدوافع الاقتصادية

تتهافت البنوك التقليدية للتحول إلى بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومن البديهي أن تكون هناك أسبابا اقتصادية وراء هذا التهافت.

أ- حجم الإقبال على المصارف الإسلامية والسعي نحو تعظيم الأرباح

لقد أخذت البنوك التقليدية في اعتبارها أن هناك توجهات جديدة في المجتمع بدأت تطالب بالمعاملات الموافقة للشريعة الإسلامية كما بدأ كثير من الناس بتحويل حساباتهم إلى المصارف الإسلامية للابتعاد عن المعاملات المحرمة،وأيضا بسبب تعدد الخدمات والصيغ والأساليب التمويلية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية وفقا لاحتياجات المتعاملين معها من أفراد وشركات وبما يتناسب مع جميع الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية،فقد نجحت المصارف الإسلامية في جذب المزيد من العملاء من خلال مصداقيتها وشفافيتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها،كما يرى الباحثون في الاقتصاد الإسلامي أن معدل الربح يغني عن معدل الفائدة،فقد لوحظ أن عددا لا بأس به من المصارف الإسلامية استطاعت زيادة أرباحها ومعدلات نموها وكفاية رأسمالها،كما استطاعت تقليص معدلات التكلفة إلى الإيراد ورفع معدلات ربحيتها إلى رأس المال بما يعكس استمرار أدائها المالي عند معدلات عالية بالمقاييس العالمية[1].

[1] أحمد سليمان خصاونة،المصارف الإسلامية :مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها،الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث،2008م،ص 222.

ب– قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة المدخرات أكثر من البنوك التقليدية

تلعب المصارف الإسلامية دورا كبيرا في تجميع الموارد من خلال قدرتها أكثر من غيرها على تعبئة المدخرات بسبب وجود شرائح في المجتمعات الإسلامية التي ترفض التعامل بالربا المحرم شرعا،كما تقوم بتجميع قدر مهم من المدخرات من صغار المدخرين في المجتمع نتيجة أعدادهم الكبيرة والذين لم يجدوا مسوغات لفتح حسابات في البنوك التقليدية،ثم تستخدمها وتوفر العائد لجميع الأطراف التي ترتبط بها،ومن جهة أخرى تتيح تمويلا لم يكن موجودا من قبل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تسهم في خدمة التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع بدلا من بقاء الموارد عاطلة عن الإنتاج.

ج– آثار العولمة

لقد كان للعولمة آثارا إيجابية على القطاع المصرفي الإسلامي فاتفاقية تحرير الخدمات المالية عمل على رفع كفاءة المصارف الإسلامية وفعاليتها وزيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرفية الإسلامية إلى أسواق الدول المتقدمة والحد من القيود التي تفرضها البنوك المركزية في تلك الدول،بالإضافة إلى تنشيط سوق الخدمات المالية في الدول الإسلامية في الأجل الطويل،كما أدت العولمة إلى وجود طلب كبير على تطبيقات العمل المصرفي الإسلامي من الشركات الكبرى والأفراد في مجال تمويل العقارات بأساليب تمويل إسلامية قائمة على المشاركة.

د– القضاء على مشكلة البطالة

للمصارف الإسلامية دورا كبيرا في زيادة التشغيل من خلال تمويلها للنشاطات الاقتصادية سواء كانت استثمارية أو إنتاجية أو استهلاكية أو تلك المرتبط منها بالتجارة الخارجية والتي تتضمن بالضرورة توفير فرص عمل لأفراد المجتمع وبالتالي التقليل من حدة ظاهرة البطالة،فيتحقق النفع للأفراد والمجتمع والاقتصاد ككل،كما تؤدي الزكاة دورا فعالا في تخليص المجتمع من مشكلة البطالة من خلال منح المصارف الإسلامية أموال الزكاة للذين يعانون من البطالة الجبرية أو بعض حالات البطالة الاختيارية مما يحفزهم على العمل والإنتاج فينتقلون من مرحلة تلقي الزكاة إلى دفعها.

هـ- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة

تسهم المصارف الإسلامية في الحد من تفاوت توزيع الدخول من خلال عدم التركيز في توفير التمويل للقادرين وبذلك لا يتاح لهم زيادة دخولهم المرتفعة أصلا،بحيث تركز على توفير التمويل للمحتاجين والأقل قدرة ودخلا والذين يمثلون الشرائح الواسعة في المجتمع وذلك من خلال صيغ تمويلية عدة،وفي ذلك تطبيق لمبدأ التكافؤ في الفرص لكل قادر على العمل بالمال.

و- الحد من التضخم

أزمة التضخم من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البشرية فهي وإن اختلف الاقتصاديون الوضعيون في تحديد أسبابها إلا أن السبب الأول لها هي البنوك الربوية بما يتعلق بخفض سعر الفائدة وإعادة الخصم وزيادة عرض النقد في السوق،فهذه الأزمة عبارة عن خلل وفقدان توازن يصيب الحياة الاقتصادية مما ينتج عنه البطالة والركود الاقتصادي والتخلف،أما النظام المصرفي الإسلامي فإنه سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقرارا وثباتا في قيمتها الشرائية ويعمل على الحد من التضخم[1]،ونظرا لقيام المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة والقيام بالنشاطات الاقتصادية المنتجة يزداد الإنتاج من السلع والخدمات فيزداد العرض الكلي في الاقتصاد والذي يقابل زيادة الطلب الكلي مما يعيد التوازن إلى الاقتصاد ومنه الحد من التضخم.

ي- قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الأزمات

في دراسة لصندوق النقد الدولي ظهرت تأكيدات على أن النظام المصرفي الإسلامي هو أكثر استقرارا من الأنظمة الغربية،ذلك أن النظام المفتوح على الأسس الإسلامية أكثر استيعابا للصدمات المالية،فالقيمة الحقيقية لموجودات المصرف والتزاماته تظل دون تغيير أما في النظام المصرفي الربوي فإن أي هبوط في قيمة الموجودات في مواجهة قيمة اسمية ثابتة للالتزامات يوجد حالة من عدم التوازن بين الموجودات الحقيقية والالتزامات القانونية مما يزعزع استقرار النظام المصرفي.واعترفت الدراسة بأن نظام المشاركة المعمول به في المصارف الإسلامية أثبت كفاءته الواضحة من الناحية الاقتصادية خاصة خلال فترات الأزمة لأن هدفها الكبير يتجه نحو الاستثمارات المنتجة[2]،والدليل على ذلك هو أن المصارف الإسلامية كانت من أقل المؤسسات المالية تأثرا بالأزمة المالية العالمية لعام 2008م وأكثرها

---

[1] فائزة اللبان،«دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية:بنك دبي الإسلامي نموذجا»،رسالة ماجستير،جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية-كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية،الجزائر،2002- 2003م،ص ص 133،134.

[2] محمد خشان،«بنوك غربية والاقتداء بالمنهج الإسلامي»،مجلة الاقتصاد الإسلامي،إصدار:بنك دبي الإسلامي،ص 57.

صمودا،في ظل ما تمتلكه المصرفية الإسلامية من أنظمة إسلامية في التعامل المالي استطاعت عن طريقها أن تقلل من حدة التأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية عليها[1]،فكانت هذه الأزمة فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية لفرض نفسها في السوق المصرفي.

المحور الثاني:إستراتيجية بنك الجزيرة السعودي للتوجه نحو المصرفية الإسلامية

بعد مرور أكثر من 15 سنة على إدخال العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية،والتي بدأت بتحويل أحد فروع البنك الأهلي التجاري عام 1990م ليقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية،أصبح العمل المصرفي الإسلامي يقدم في كافة البنوك التقليدية السعودية ولكن بدرجات متفاوتة،حيث تم تحويل بعض البنوك كليا إلى مصارف إسلامية وسنأخذ بنك الجزيرة كنموذج تم تحويل كامل فروعه التي كان عددها 17 فرع ليقتصر نشاطها على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية فقط.

أولا:المعلومات الأساسية عن بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة (البنك التقليدي) كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395هـ الموافق لـ 21 جوان 1975م،وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 16 شوال 1396هـ الموافق لـ 9 أكتوبر 1976م برأسمال قدره 10 ملايين ريال سعودي بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية،ويعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر بتاريخ 29 رجب 1396هـ الموافق لـ 27 يوليو 1976م في جدة[2].وقد أصبح رأس المال المدفوع حاليا 600 مليون ريال سعودي،القيمة الاسمية للسهم الواحد هي 50 ريالا.

فبنك الجزيرة هو استمرار لفروع بنك باكستان الوطني السابقة بالمملكة بعد قرار الحكومة بسعودة البنوك المحلية حيث بلغت نسبة الملكية للقطاع الخاص السعودي 94,2٪ سنة 2009م،في حين بلغت حصة الشريك الأجنبي بنك باكستان 5,8٪،وقد بلغ رأسماله المدفوع 750 مليون ريال كما بلغ عدد العاملين به 766 موظف في نهاية عام 2004م[3]،ويصنف بنك الجزيرة مع البنوك صغيرة الحجم من حيث مجموع الأصول وحقوق الملكية وحجم الودائع وصافي الدخل وعدد الفروع مقارنة بباقي البنوك المحلية في المملكة.

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.mosgcc.com

[2] الموقع الإلكتروني: www.baj.com

[3] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،«تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية– دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية –» رسالة ماجستير،كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية،مصر،2006م،ص 76.

ويعتبر بنك الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو وهو:"مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها وتعمل دوما على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات،يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل".

في عام 1992م بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال عام 1992م وعام 1994م،وجاءت حصريا من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير،وفي عام 1993م شرع البنك في إعادة الهيكلة الإدارية وتقليص عدد الفروع وبذلت الجهود في إعداد الكفاءات العالية والتجهيزات المتقدمة في وسائل الاتصال والتقنية وما توفره من جو مريح وخصوصية تامة،وقد نجح البنك فعلا في إدخال أحدث أساليب التقنية وطرح منتجات وخدمات مصرفية حديثة مع النهوض بقدرات موظفيه،وفي عام 1998م اتخذ مجلس إدارة البنك قرارا استراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية[1].

ثانيا:خطوات توجه بنك الجزيرة نحو المصرفية الإسلامية

إن عملية توجه بنك الجزيرة نحو المصرفية الإسلامية لم تتم بين عشية وضحاها حيث مر البنك بعدة خطوات أثناء تحوله لكي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

1.في عام 1998م قرر مجلس إدارة بنك الجزيرة اعتمادا على إستراتيجية تحويل البنك بالكامل ليصبح مصرفا إسلاميا،وقد جاء هذا القرار بناء على قناعة مجلس الإدارة بجدوى التحول للمصرفية الإسلامية نتيجة الإقبال المتزايد لقطاع عريض من عملاء الجهاز المصرفي السعودي على التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية[2]،كما أشار رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة آنذاك المهندس عادل فقيه في حوار له مع "الوطن" إلى أنه من الأسباب التي جعلت البنك يتخذ هذا القرار هي أن الدراسات العميقة للسوق المصرفي السعودي تبين أن هناك حاجة ماسة لمصرفية إسلامية تقدم من ضمن الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات تمويل الشركات والمنتجات الاستثمارية،إضافة إلى رغبة مجلس الإدارة لما في ذلك من منفعة للمجتمع حيث يساهم البنك في تطوير الاقتصاد الإسلامي.

---

[1] الموقع الإلكتروني:www.baj.com

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،مرجع سابق،ص 77.

وقد أوضح رئيس مجلس إدارة البنك أن التحويل سيتم تدريجيا حيث تحول الفروع في البداية لتصبح فروعا نموذجية مجازة من الهيئة الشرعية لا تقدم غير الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وأن هذه إحدى الخطوات الأولى للتحول الكامل،وقال أن البنك يوفر بدائل لجميع الخدمات والمنتجات التي يقدمها من حسابات وعمليات بنكية وأدوات استثمارية وبطاقات ائتمانية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية[1].

وقد راعت إستراتيجية التحول ظروف البنك من حيث حداثة التجربة بالنسبة للعاملين فيه وحجمه بالنسبة لباقي وحدات الجهاز المصرفي،وقد تبنى البنك مبدأ التحول التدريجي من خلال تطوير المنتجات المصرفية لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإحلالها تدريجيا محل المنتجات التقليدية وفق خطة تحول في إطار زمني مدته 6 سنوات تنتهي في نهاية 2005م.

2.في عام 1999م تم إنشاء مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك أسند إليها الإشراف على عملية تحول بنك الجزيرة نحو المصرفية الإسلامية،حيث تقوم المجموعة عبر الإدارات المختلفة للبنك وبالتعاون معها بتحويل عمليات البنك التقليدية تدريجيا إلى عمليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وذلك تحت إشراف ومراقبة دقيقة من الهيئة الشرعية للبنك[2]،بحيث قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ وعلماء الشريعة والاقتصاد من ذوي الخبرة والاختصاص،وقد اعتمدت الهيئة معالي الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع (رئيسا)،الدكتور محمد بن سعيد الغامدي (مقررا)،وعضوية كل من الدكتور عبد الله محمد والدكتور محمد العلي القري والدكتور عبد الستار أبو غدة والدكتور حمزة بن حسين الفعر[3].

ويقدم البنك من خلال هذه الهيئة مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وتقوم هذه الهيئة بدراسة ما يعرض عليها من منتجات إسلامية يعتزم البنك تقديمها لعملائه ومن ثم إقرارها أو تعديلها أو رفضها،كما أن الهيئة الشرعية تقوم بمراجعة دورية لجميع أعمال البنك الإسلامية لتقييم مدى صحة التنفيذ وتطابقها مع قراراتها،ويقوم بمساعدتها في أعمالها الأمانة العامة للهيئة الشرعية التي ترتبط إداريا بمجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية،إضافة إلى مراقب شرعي يمثل حلقة الوصل بين الإدارات التنفيذية والهيئة الشرعية.

---

[1] الموقع الإلكتروني:www.madenah-monawara.com

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،مرجع سابق،ص 78.

[3] الموقع الإلكتروني: www.baj.com

3.بتاريخ 2003/12/16م صدرت شهادة من إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي بالبنك تؤكد فيها تحويل جميع الفروع إلى فروع تقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية.

4.بتاريخ 2003/12/18م وجه مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية خطابا إلى جميع فروع البنك يلزمهم فيه بالتحول التام إلى المصرفية الإسلامية،والامتناع عن تقديم أي خدمات أو منتجات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5.بتاريخ 2003/12/24م وجهت هيئة الرقابة الشرعية الدعوة إلى جميع فروع البنك للالتزام التام بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية،والامتناع عن تقديم ما عداها من منتجات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،وطالبت إدارة البنك بذل الجهد لاستكمال التحول في خزينة البنك وباقي الإدارات بالمركز الرئيسي في أقرب فرصة ممكنة حتى يكون لبنة في صرح المصرفية الإسلامية[1].

المحور الثالث:المنتجات المصرفية الإسلامية المبتكرة والمطبقة في بنك الجزيرة السعودي

استطاع بنك الجزيرة منذ اعتماده إستراتيجية التميز في مجال المصرفية الإسلامية من ابتكار عدد من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال تعبئة الموارد أو في مجال توظيفها،وذلك بهدف تعزيز ريادته في هذا المجال من خلال تفهم احتياجات العملاء و تطلعاتهم مع أخذها بعين الاعتبار من أجل تلبية متطلباتهم التي طالما كانوا في انتظارها و الوصول إلى شريحة كبيرة من العملاء،ما جعل البنك يحقق مراكز متقدمة في كثير من الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية الحديثة .

أولا:برنامج نقاء

1- مفهومه:هو أداة مالية تنموية طويلة الأجل و مأمونة المخاطر تحافظ على رأس المال بأرباح منافسة مقارنة بالأدوات المماثلة لها في أسواق المال،كما يوفر البديل الإسلامي المناسب للودائع التقليدية طويلة الأجل ويستفيد منه كل المجتمع،حيث يقوم هذا البرنامج على أساس المتاجرة في السلع الجائز تداولها حسب أحكام الشريعة الإسلامية بالمرابحة لتحقيق عائد قد يفوق العوائد التي تحققها الودائع التقليدية أي بيع السلع بالمرابحة لتحقيق الربح بدلاً من الفائدة المدفوعة على الودائع.

2- كيفية تطبيقه: تتلخص فكرة البرنامج في قيام البنك بشراء سلعة لحساب عميله وبناء على تعليمات هذا الأخير بحيث تكون السلعة سريعة التداول في السوق العالمية كالمعادن والأخشاب بثمن حالي،وبعد تملك العميل للسلعة يقوم البنك بشرائها منه مرابحة بثمن

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،مرجع سابق،ص 78.

آجل مع الاتفاق على تاريخ الدفع الآجل ونسبة الربح،ويتيح البنك للعميل فرصة عقد الصفقات بالريال السعودي أو الدولار الأمريكي أو الأورو أو الجنيه الإسترليني،وتحقق هذه الآلية عائداً استثمارياً مقبولاً للمودعين في البنك إضافة إلى توفير الأمان لهم حيث إن البنك ملزم برد استثماراتهم في آجالها المحددة مع أرباحها لأنها أصبحت ديناً في ذمته[1].

ثانيا:المنتجات المصرفية الإسلامية المبتكرة في مجال التمويل

حقق بنك الجزيرة مركزاً مرموقاً في مجال التمويل الشخصي و التمويل العقاري من خلال ابتكار باقة متنوعة من البرامج،ضمت العديد من المزايا مثل وفرة مبلغ التمويل وطول مدة السداد وهامش ربح منافس وغيرها مما جعلها محط إقبال من العملاء حيث تتمثل أهمها فيما يلي:

1- برنامج دينار للتمويل الشخصي: يمنح القدرة على تغطية كافة المصاريف الاستهلاكية و العائلية بمنتهى البساطة و السرعة من خلال توفير السيولة النقدية للأفراد و الشركات عن طريق منتج التورق بالسلع الدولية والمحلية أو بصيغة المرابحة،و ما يحمله من مزايا تنافسية فريدة تتمثل في[2]:

- متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- تمويل يصل إلى 1.500.000 ريال سعودي
- عائد مرابحة تنافسي
- إمكانية تحويل المديونية من البنوك الأخرى
- إمكانية إعادة التمويل
- إمكانية تمويل المتقاعدين و العسكريين بجميع الرتب
- تأمين تكافلي مجاني يغطي المتبقي من التمويل بحالة الوفاة أو العجز الكلي

2- برنامج بيتي للتمويل السكني: والذي يعد من البرامج الفريدة والرائدة حيث أعلن بنك الجزيرة عن إطلاق برنامج للتمويل السكني في السوق السعودية يعتمد على صيغة الإجارة المنتهي بالتملك والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية،وذلك من أجل المساهمة

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.arabyat.com

[2] الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com

في إيجاد حلول تمويلية إسكانية لتغطية الطلب الكبير على المساكن،إذ يرجع السبب في طرح هذا البرنامج إلى أن الإحصائيات التقريبية تشير إلى أن نسبة عالية من السكان في المملكة تزيد عن 70٪ تقوم بإيجار منازلها،كما أن ارتفاع أسعار العقارات يشكل عبئا على الفرد الذي لا يملك إمكانية تملك منزل[1].فبشعاره "بإيجارك تملك عقارك" يتيح البرنامج للمواطنين من جميع الشرائح إمكانية تملك مساكنهم بأقساط شهرية ميسرة ومقاربة لأسعار الإيجارات التي أرهقت المواطنين،والتي هي بتزايد سنوي خاصة في المدن الكبرى،وتصل مدة السداد إلى 30 سنة،بالإضافة إلى وجود حد عالي لقيمة التمويل الذي قد يصل إلى خمسة ملايين ريال سعودي (1,3 مليون دولار)،إلى جانب ميزة التأمين المجاني ضد المخاطر على العقار والتأمين التكافلي المجاني[2].

3- برنامج التمويل العقاري الاستثماري:والذي يعد البرنامج الوحيد من نوعه الذي يمنح المستفيدين من الموظفين وأصحاب المهن الحرة تمويلاً يصل قيمته إلى عشرين مليون ريال سعودي،وفقا للملاءة المالية التي يتم احتسابها بأخذ جميع مصادر الدخل المتاحة بعين الاعتبار كي يتمكن العميل من الحصول على أعلى قيمة تمويل ممكن لشراء عقار استثماري،سواء كان ذلك مجمعاً أو عمارة تجارية أو سكنية،وصمم البرنامج بحيث تكون إيرادات ذلك العقار هي المصدر الأساسي لسداد أقساط التمويل إلى جانب المصادر الأخرى مع إمكانية تفويض العميل بإدارة العقار،فذلك يتيح للعميل حرية أكبر في إدارة المبنى وتطوير أعماله لتحسين الإيرادات وزيادة الدخل،كما أن له الحرية في السداد بأقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو حتى سنوية بما يتماشى مع دخل العميل وملاءته المالية[3].

4- برنامج التمويل العقاري مقابل الرهن العقاري

أ- فكرة البرنامج:عمل البنك على توسيع دائرة التمويل العقاري للأفراد لتشمل ملاك الأراضي،فإذا كان شخص ما يمتلك أرضا ولا يستطيع بنائها أو الحصول على التمويل من أجل ذلك،فبإمكانه أن يرهن الأرض للبنك مقابل مبلغ تمويل للبدء في البناء وبذلك يكون قد تجنب آثار التضخم في الأسعار المستقبلية لمواد البناء،وهذا بالضبط ما يقدمه برنامج التمويل العقاري مقابل الرهن العقاري الذي صمم ليتيح الحصول على سيولة نقدية مقابل رهن عقار يمتلكه العميل،مع تأمين العقار ضد الحرائق أو التلف طيلة مدة

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.aawsat.com

[2] الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com

[3] نفس الموقع

التمويل،إضافة إلى إمكانية الإعفاء من سداد باقي مبلغ التمويل في حالة الوفاة أو العجز الكلي،كما صمم هذا البرنامج خصيصا ليناسب موظفي الشركات المدرجة في السوق المحلية وغير المدرجة ممن يمتلكون عقارات قائمة،حيث يمكن للعميل من خلال هذا البرنامج الحصول على تمويل عقاري لبناء أو شراء عقار آخر مقابل رهن عقاره الحالي وبصيغة متوافقة مع أحكام الشريعة،ويعتبر برنامج التمويل العقاري مقابل الرهن العقاري فرصة جيدة لمن يتطلع إلى الاستثمار في المجال العقاري وتحقيق دخل إضافي من خلال المزيد من الاستثمارات باقتناص الفرص الموجودة في السوق العقاري في الوقت الراهن.

ب- مزايا البرنامج:تتضمن مزايا برنامج التمويل العقاري مقابل رهن العقار من بنك الجزيرة الحصول على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بمبلغ قد يصل إلى عشرين مليون ريال سعودي بناء على مدى الملاءة المالية للعميل وملائمة العقار المملوك،حيث يقوم البنك باحتساب إيرادات العقار المرهون وأي مصادر مالية أخرى مثبتة من أجل الحصول على أعلى مبلغ تمويل يمكنه من شراء عقار استثماري آخر،كما يمكن للعميل بناء أو استغلال العقار المرهون وتطوير أعماله لتحقيق عائد مالي أثناء فترة التمويل،ومع هامش الربح التنافسي الذي يقدمه البرنامج فإنه يمكن للعميل الاختيار بين هامش الربح المتغير أو الثابت،فضلا عن تقديم تأمين تكافلي ضد الحرائق أو التلف طوال مدة التمويل أو الإعفاء من سداد باقي مبلغ التمويل في حالة الوفاة أو العجز الكل،علما بأن جميع برامج التمويل العقاري التي يقدمها بنك الجزيرة قد تم تصميمها على هذا الأساس لكي تأتي دائما مقترنة بمجموعة من المزايا ذات القيمة المضافة التي تجعله متفوقا على كثير من البرامج المقدمة في السوق.وهذا ما جعل بنك الجزيرة الخيار المفضل للكثير من العملاء،ليحتل بذلك مركزاً متقدماً في الحصة السوقية لمبيعات التمويل العقاري حيث وصلت إلى 11,1% بنهاية عام 2013م.

ج- شروط الحصول على التمويل:وضع بنك الجزيرة عددا من الشروط الميسرة و السهلة للسعوديين الراغبين في الحصول على التمويل العقاري حيث تتمثل تلك الشروط في:

- أن يكون العميل ذو سجل ائتماني جيد.
- ألا يقل عمره عن 21 عاما عند طلب التمويل.
- ألا يقل دخله الشهري عن ستة آلاف ريال،وفي حالة طلب التمويل بالتضامن فإن الحد الأدنى للراتب الشهري ينخفض إلى خمسة آلاف ريال بالنسبة إلى مقدم الطلب وثلاثة آلاف ريال بالنسبة للعميل المتضامن.

- أصحاب المهن الحرة لهم الخيار في الحصول على هذا البرنامج شريطة ألا يقل عمر العميل عن 30 عاما وألا يقل معدل الدخل الشهري للستة أشهر الأخيرة عن 20 ألف ريال.
- أما بالنسبة إلى تقييم العقار المراد شراؤه،فيعتمد البنك في ذلك على شركات عقارية محلية وعالمية لديها خبرة طويلة ومعرفة كاملة بالسوق السعودي وطرق تقييم العقارات مما يؤدي للوصول إلى السعر العادل للعقار المراد شراؤه من قبل العميل[1].

ثالثا:المنتجات المصرفية المبتكرة في مجال الخدمات الشخصية

1- بطاقة فيزا الجزيرة: مع تزايد الحاجة إلى ضرورة توفر الأحكام والمبادئ الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية،أصدر بنك الجزيرة لعملائه بطاقة فيزا الجزيرة التي تعمل بصيغة التورق المجازة شرعا و تتميز بأنها تجمع بين الضوابط والقيم الإسلامية من جهة وبين أنظمة الدفع المقبولة عالميا من جهة أخرى،فبطاقة فيزا الجزيرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقبولة عالميا لدى أكثر من 32 مليون مؤسسة تجارية وصناعية وخدماتية علاوة على قبولها في البنوك الأخرى،كما تتيح خدمة فيزا الجزيرة للعملاء سهولة السحب النقدي لدى أكثر من مليون جهاز صرف آلي في جميع أنحاء العالم حيث تم تصميمها لتواكب تطلعات الأشخاص الباحثين عن الخدمات المتميزة والخصوصية ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها[2].

وسعيا من بنك الجزيرة لتيسير المعاملات المصرفية لعملائه فقد صممت بطاقة فيزا الجزيرة الإسلامية بمرونة كبيرة وشروط ميسرة حيث أنها متوفرة بأسعار مشجعة ومنافسة،ويمكن للعملاء الحصول عليها من غير رسوم إصدار سنوية[3].

2- بطاقة صراف الجزيرة: للاستفادة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف يجب أن يكون العميل حاملا لبطاقة صراف الجزيرة وفي هذه الحالة عليه اختيار رقم سري خاص بهاتف الجزيرة على أن يكون هذا الرقم مختلفا عن رقمه الشخصي لبطاقة صراف الجزيرة،إذ بإمكانه الوصول إلى حساباته على مدار الساعة أينما كان في العالم دون أن يغادر منزله أو مكتبه وذلك باستخدام هاتف الجزيرة حيث تمتاز جميع المعلومات المصرفية بالسرية التامة،و يمكن للعميل الحصول على الخدمات التالية:

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com

[2] الموقع الإلكتروني: www.aljaziraonline.com

[3] الموقع الإلكتروني: www.taghribnews.com

- الاستفسار عن الرصيد.

- التحويل بين حساباته.

- طلب كشف حساب ليرسل إليه بالبريد.

- طلب دفتر شيكات.

- الاستفسار عن أسعار العملات الأجنبية.

- كشف حساب مختصر يبين آخر 10 عمليات جرت على حسابات العميل.

3- التحويل النقدي:تقدم كافة فروع بنك الجزيرة وعلى مستوى المملكة خدمة التحويل النقدي السريعة لكل العملات الرئيسية ولكافة دول العالم حيث يتم التحويل إلى خارج المملكة عبر خدمة السويفت والتي تعتبر الأسرع في العالم،بينما داخل المملكة يتم التحويل عبر خدمة سريع الأكثر حداثة وسرعة.ويمكن لعملاء بنك الجزيرة إجراء كافة تحويلاتهم النقدية إلى أي بنك آخر في المملكة خصما من حسابهم أو من خلال بطاقات الائتمان لتسديد أي مدفوعات.

4- صناديق الأمانات:يتوفر في العديد من فروع بنك الجزيرة صناديق أمانات مخصصة لحفظ كافة المقتنيات الثمينة كالوثائق الهامة والذهب والمجوهرات،فهذه الصناديق متوفرة بثلاثة أحجام مختلفة حسبما تتطلبه حاجت العميل،وقد وفر بنك الجزيرة هذه الصناديق في جو من الخصوصية والسرية التامة.

5- خدمات مصرفية على مدار الساعة:فمن أجل راحة العملاء،قام البنك بتركيب أجهزة صراف آلي في غرف مكيفة في جميع فروعه ليتمكنوا من الحصول على خدماته المصرفية في جو من السرية التامة والراحة الكاملة،إذ تتيح أجهزة صراف الجزيرة للعملاء الحصول على العديد من الخدمات المصرفية كالسحب النقدي بالريال السعودي أو الدولار الأمريكي وتسديد فواتير المرافق العامة والاستعلام عن الرصيد وطلب كشف حساب والتحويل من حساب إلى حساب وطلب دفتر شيكات بالإضافة إلى الاستفسار عن أسعار العملات الأجنبي،فبطاقة صراف الجزيرة هي المفتاح للحصول على الخدمات المصرفية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع وذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات المنتشرة في كافة أرجاء المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي،كما يمكن للعملاء الاختيار بين عدة تصاميم عصرية ومميزة لبطاقة الصراف الخاصة بهم حسب رغباتهم.

6- خدمات سداد: المتكاملة للرسوم الحكومية فمن خلال الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الجزيرة للوصول إلى تميز الخدمات المقدمة للعملاء بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية،حيث تم تفعيل خدمة دفع رسوم وزارة الداخلية والمتضمنة خدمات إدارة الجوازات والإدارة العامة للمرور والأحوال المدنية بواسطة نظام سداد،و يتمثل الهدف الرئيسي من وراء هذه الخدمة في تمكين العملاء من دفع الرسوم المترتبة عليهم بكل ارتياح.كما أن خدمة سداد تعد نقلة نوعية تهدف إلى تعزيز توجه الدولة نحو الحكومة الإلكترونية والتطور التقني الذي يخدم هذا المجال حيث إنها توفر على العملاء الجهد والوقت،مع حرص إدارة البنك على مواصلة الجهود لتحسين مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية والارتقاء بها لتعظيم القيمة النوعية والمنافع العائدة على العملاء[1].

بالإضافة إلى المنتجات السابق ذكرها،فقد ابتكر بنك الجزيرة السعودي منتجات مصرفية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل:برنامج تمام الذي يقوم على شراء الأسهم المحلية والعالمية وبيعها للعملاء بالمرابحة،ومنتج المضاربة الشرعية في السلع الدولية بالمرابحة،و برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة الذي رصد له 100 مليون ريال لدعم ورعاية برامج رئيسية موجهة لتنمية المجتمع انطلاقا من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وبالتعاون مع مؤسسات حكومية وغير حكومية لها إسهاماتها في مجال العمل الخيري،وهذه البرامج موجهة لمساعدة أعداد كبيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأسر والأفراد على حد سواء،إضافة لمئات من الشباب والشابات السعوديين لمنحهم فرص حقيقية من أجل الالتحاق بسوق العمل والمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني[2].ومن الجدير بالذكر أن بنك الجزيرة ليس لديه أية صناديق استثمار غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الرابع:تقييم تجربة بنك الجزيرة السعودي في مجال المصرفية الإسلامية

لقد نجح البنك بتوفيق من الله تعالى في تحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية،وبدأ في قطف نتاج هذا الجهد الكبير في عام 2002م خلال تمكنه من التحول الإستراتيجي والتميز الخدماتي،واستطاع بنك الجزيرة – منذ اعتماده إستراتيجية التميز بتقديم منتجات وخدمات مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية – أن يحقق إنجازات متتالية مما جعله يحقق مراكز متقدمة في كثير من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية،وأصبح ينظر إليه بحق كرائد في هذا المجال.

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.indexsignal.com

[2] الموقع الإلكتروني: www.baj.com

1- تقييم أداء بنك الجزيرة بعد التوجه نحو المصرفية الإسلامية

الأمر الذي يؤكد على أن البنك قد نجح في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات ومتطلبات عملائه التي لطالما كانوا في انتظارها،هو نتائجه التي حققها بعد ذلك،حيث قفزت أرباح البنك إلى 93,4 مليون ريال في عام 2003م أي بنسبة زيادة 58٪ عن عام 2002م،وفي عام 2004م تضاعفت نسبة الزيادة حيث وصلت إلى 101٪ عن عام 2003م بأرباح صافية بلغت 187,7 مليون ريال.وخلال عام 2005م أيضا تضاعفت أرباح البنك لتصل إلى 874,4 مليون ريال بنسبة زيادة قدرها 366٪ مقارنة بمبلغ 187,7 مليون ريال عن نفس الفترة من عام 2004م،وفي الربع الأول من عام 2006م ارتفعت أرباح بنك الجزيرة لتصل إلى 683,4 مليون ريال سعودي بنسبة زيادة قدرها 817٪ مقارنة بمبلغ 74,5 مليون ريال عن نفس الفترة من عام 2005م،مما يرفع ربحية السهم إلى 9,11 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 0,99 ريال لنفس الفترة من عام 2005م،بينما ارتفع إجمالي دخل العمليات إلى 816,9 مليون ريال مقارنة بمبلغ 169,5 مليون ريال بنسبة زيادة قدرها 382٪ عن نفس الفترة من عام 2005م[1].

وقد استمر بنك الجزيرة في إستراتيجيته نحو التميز بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية،ومواصلة القيام بمجموعة من عمليات التطوير والتحديث للبنية الأساسية للبنك لتشمل التوسع المدروس في شبكة الفروع وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطوير منظومة المنتجات والخدمات المالية.وعلى صعيد العنصر البشري واصل البنك الارتقاء بمستوى أداء العاملين إلى القدر الذي يتناسب مع مستوى الأداء الذي يطمح أن يقدمه لعملائه،حيث يمتلك بيئة عملية مميزة استطاع من خلالها ومن خلال برامج وخطط السعودة طويلة وقصيرة المدى استقطاب عدد كبير من الكوادر السعودية الشابة،وتم بتوفيق الله رفع معدل السعودة من 23٪ في منتصف عام 1994م إلى 85٪ مع نهاية عام 2005م.ومن البرامج والحوافز التي تدعم هذا التوجه وتجعل من العنصر البشري أحد الركائز الرئيسة في مواجهة تحديات المستقبل برنامج التدريب الإداري الذي يقدم الفرصة لخريجي الجامعات من السعوديين للالتحاق بأحد أكثر البرامج التدريبية تخصصا من الناحية الأكاديمية والمصرفية النظرية والعملية يتأهل الخريج بعدها للعمل في مختلف إدارات وأقسام بنك الجزيرة،بالإضافة إلى برنامج تدريب الوسطاء وبرنامج التدريب التقني[2].

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.wikipedia.org

[2] الموقع الإلكتروني: www.wikipedia.org

يعتلي بنك الجزيرة عرش كثير من المجالات المصرفية منها على سبيل المثال لا الحصر المركز الأول في تداول الأسهم المحلية الذي يتصدره بفارق كبير عن أقرب المنافسين ولمدة طويلة دون انقطاع،وهو أول من أطلق برنامج التكافل التعاوني البديل الإسلامي لمفهوم التأمين على الحياة المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الحاصل على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وعلى جائزة يورومني كأفضل مقدم لبرنامج التكافل التعاوني على مستوى العالم وخير دليل على نجاح برامج التكافل التعاوني ببنك الجزيرة هو تحقيق عدد من الجوائز وكانت جائزة أفضل مقدم تأمين للحياة لعام 2007 ضمن فعاليات جوائز التأمين في الشرق الأوسط 2007، والتي تعتبر الجائزة المستقلة الوحيدة في المنطقة التي تقدم تقديرا للتميز في كافة قطاعات صناعة التأمين.

ومن مؤشرات نجاح برنامج التكافل التعاوني أيضا تقدم شركة برودينشال البريطانية أخيرا بعرض شراء لحصة من أسهم شركة التكافل التعاوني حيث بلغ عدد المشتركين في هذا البرنامج حتى نهاية 2007 نحو 22 ألف مشترك من قطاع الأفراد و20 ألف مشترك من قطاع الشركات.

كذلك استطاعت صناديق الجزيرة التي تعمل جميعها وفق الضوابط الشرعية أن تحقق عدة جوائز على أدائها المتميز في مسابقة الصناديق الاستثمارية للبنوك السعودية،وكانت نتائج المسابقة التي تم الإشراف عليها من قبل لجنة منتجات الاستثمار للبنوك السعودية والمعهد المصرفي لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمراجعة مدقق حسابات خارجي،قد أسفرت عن فوز 66 صندوقا استثماريا من أصل 129 صندوقا استثماريا من جميع البنوك السعودية،وقد كشفت النتائج النهائية عن حصول صندوق المشارق للأسهم اليابانية في بنك الجزيرة على المركز الأول ضمن تصنيف صناديق الأسهم اليابانية.كما حقق صندوق الثريا للأسهم الأوروبية المركز الثاني عن أدائه في العام نفسه ضمن تصنيف صناديق الأسهم الأوربية،أما في تصنيف صناديق الأسهم للمتاجرة بالريال فقد حصل صندوق القوافل للمتاجرة في البضائع على المركز الثاني أيضا وذلك عن أدائه المتميز خلال العام،بالإضافة إلى الأداء المميز لكل من صندوق الطيبات للأسهم السعودية وصندوق الخير للأسهم العالمية[1].

[1] الموقع الإلكتروني: www.wikipedia.org

ومن الجدير بالذكر أن التحسن الملحوظ والمرتفع نسبيا لأداء بنك الجزيرة لم يكن نتيجة تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فقط،وإنما لتغير إدارة البنك كذلك،إذ إن البنك قبل تحوله كان يعاني من أزمات ناجمة عن خلل ما في إدارته،ولكن بعد تغير الإدارة وتحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحسن أداؤه على الشكل المبين سابقا[1].

في عام 2007م نجح البنك بفضل الله تعالى في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة،وفي ذات العام شهد البنك زيادة رأسماله المدفوع ليصبح 3 مليارات ريال سعودي جاءت جميعها من الأرباح المحققة.

2- تقييم أداء بنك الجزيرة في ظل الأزمة المالية العالمية 2008م

تراجعت أرباح بنك الجزيرة السعودي إلى 314 مليون ريال (1,05 ريال للسهم الواحد) خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2008م وذلك بنسبة قدرها 51٪ مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من عام 2007م[2]،ورغم ذلك لم يعاني بنك الجزيرة من أزمة في السيولة واستمر في أنشطته التمويلية حيث سجل خلال السنوات الخمسة الماضية ومنذ عام 2006م نموا بنسبة 435٪،وكذلك الحال بالنسبة لقطاع تمويل الشركات الذي حقق فيه البنك نموا وصل إلى أكثر من 148٪،وعلى الرغم مما شهدته سوق الأسهم من تقلبات وتراجعات إلا أن البنك واصل تقديم التسهيلات لشراء الأسهم وحقق نموا وصل إلى 387٪.

كما نجح بنك الجزيرة في تعزيز مركزه المالي وتقليص حجم الخسائر،وقدرته على مواصلة النمو وتنفيذ استراتيجياته إضافة إلى تعزيز ثقة العملاء به كخيار مصرفي رائد،واستمر في بذل جهوده لتطوير البيئة المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية[3]،و في عام 2009م يمكن وصفه بأنه عام إرساء الأسس للنمو المستقبلي وتنويع منتجات البنك وخدماته،وقد جرى خلال هذا العام تعزيز قدرات البنك بالمهارات والإمكانيات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنظورة في المستقبل،وكان من بين الإنجازات الهامة التي تحققت خلال هذا العام،مضاعفة عدد الفروع لتصبح 48 فرعا مما أدى إلى استقطاب المزيد من العملاء،مع تقديم خدمات أفضل للعملاء الحاليين من خلال الانتشار في مناطق جديدة في أرجاء المملكة،وفي ذات العام قام البنك بنقل بعض الصرافات الآلية إلى

---

[1] يزن خلف سالم العطيات،تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،الطبعة الأولى،دار النفائس، الأردن،2009م،ص ص 214،215.

[2] الموقع الإلكتروني:www.wordpress.com

[3] الموقع الإلكتروني: www.aleqt.com

مواقع أخرى من أجل تقديم خدمة أفضل لعملائه،كما جرى الارتقاء بكافة قنوات الوصول إلى العملاء من خلال الإنترنت والهاتف المصرفي وبطاقات الائتمان بكافة فئاتها[1]،وهذا النجاح عكسته مؤشرات الإيرادات والموجودات بوضوح تام من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

ملخص بيانات بنك الجزيرة خلال الفترة (2009-2011)م

البيان / السنوات	مجموع الموجودات بالمليار ريال	حجم الاستثمارات بالمليار ريال	حجم الودائع بالمليار ريال	صافي الأرباح بالمليون ريال
2009	30	4,284	22,142	27
2010	33	4,546	27,345	29
2011	37	5,299	29,082	127

المصدر:إعداد الباحثة من خلال الاستعانة بالموقعين: www.alriyadh.com , www.aleqt.com

- تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع موجودات البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 10٪ في عام 2010م مقارنة بعام 2009م،وارتفعت بنسبة 28٪ في النصف الأول من عام 2011م مقارنة بنفس الفترة من عام 2010م.وارتفع حجم الاستثمارات بنسبة 26٪ في النصف الأول من عام 2011م مقارنة بعام 2009م.

- لقد تمكن البنك من كسب المزيد من العملاء حيث نمت الودائع بمعدل 23٪ في عام 2010م مقارنة بعام 2009م،ونمت بمعدل 28٪ في النصف الأول من عام 2011م مقارنة بنفس الفترة من عام 2010م.

- انعكس كل ذلك على صافي الأرباح التي حققها البنك حيث ارتفعت بنسبة 7٪ في عام 2010م مقارنة بعام 2009م،وسجلت ارتفاعا قدره 274٪ في النصف الأول من عام 2011م مقارنة بالفترة المماثلة لعام 2010م.

[1] الموقع الإلكتروني: www.baj.com

3- تقييم أداء بنك الجزيرة خلال الثلاث سنوات الأخيرة

يواصل بنك الجزيرة تعزيز مركزه المالي وقدرته على تحقيق إستراتيجيته بكل ثقة،حيث حقق نموا ثابتا خلال الثلاث سنوات الأخيرة نتيجة لخططه الطموحة في إطلاق عدد من المنتجات وتطوير عدد آخر منها،وتدشين الفروع التي وصل عددها إلى 86 فرعا بحلول عام 2014م تشمل حوالي 22 فرعا للسيدات،واستبدال مواقع بعض الفروع والصرافات بأخرى أفضل من حيث الكثافة البشرية مما أدى إلى استقطاب المزيد من العملاء وزيادة الدخل،بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية للبنك والإمكانات البشرية المؤهلة،ويمكن الاستدلال على مؤشرات نجاح البنك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)

ملخص بيانات بنك الجزيرة خلال الفترة (2012-2014)م

البيان / السنوات	مجموع الموجودات بالمليار ريال	حجم الودائع بالمليار ريال	حجم القروض بالمليار ريال	صافي الأرباح بالمليون ريال
2012	50,8	40,7	29,9	500,0
2013	60,0	48,1	35,0	651,0
2014	66,55	54,57	41.24	572.0

المصدر:إعداد الباحثة من خلال الاستعانة بالموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com

ارتفعت أرباح البنك إلى 651 مليون ريال (2,17 ريال/للسهم) بنهاية عام 2013م أي بنسبة قدرها 30 % مقارنة بما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من عام 2012م،ويرجع البنك سبب الارتفاع في الأرباح إلى نمو عمليات المصرف والزيادة في دخل العمليات،لكن بنهاية عام 2014م عرفت صافي أرباح البنك تراجعا بنسبة 12,14% بفعل ارتفاع مصاريف العمليات إضافة إلى اعتماد إدارة البنك على وضع بعض المخصصات التحوطية لمواكبة سياسة القطاع المصرفي في المملكة،وبما ينعكس

إيجابا على تحسين متانة البنك على المدى الطويل،وبالرغم من ذلك يعد أداء البنك جيدا خصوصا مع النمو القوي في محفظة القروض و ودائع العملاء والحسابات الجارية وكذلك أرباح العمليات التشغيلية.

خاتمة

رغم أن المصارف الإسلامية تعتبر مؤسسات مصرفية حديثة النشأة،باشرت أعمالها في بيئة تسيطر عليها المصرفية التقليدية إلا أنها استطاعت أن تقدم أعمالها المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع عريض من المتعاملين،ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- أحرز العمل المصرفي الإسلامي الذي بدأ متواضعا تقدما ملحوظا خلال فترة قصيرة ويستدل على ذلك بنمو حجم المعاملات الإسلامية وتميزها بالجدوى والكفاءة واتساع نشاطها.
- تمكنت المصارف الإسلامية وبسرعة كبيرة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها حتى غدت حقيقة فعلية في أسواق المال،وحققت انتشارا واسعا في معظم أقطار العالم لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية التي كانت المصارف الإسلامية أقل تأثر بها،فأصبحت منافسا قويا للبنوك التقليدية.
- يعتبر بنك الجزيرة من بين البنوك التقليدية في السعودية التي تم تحويلها كليا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،وقد نجح هذا البنك في استقطاب ودائع العملاء ورفع مستوى الأداء بارتفاع الأرباح والعوائد المحققة وذلك لتمكنه من التحول الإستراتيجي والتميز الخدماتي.
- استطاع بنك الجزيرة – منذ اعتماده إستراتيجية التميز بتقديم منتجات وخدمات مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية – أن يحقق إنجازات متتالية مما جعله يحقق مراكز متقدمة في كثير من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية،وأصبح ينظر إليه كرائد في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1- إبراهيم عبد الحليم عبادة،مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى،دار النفائس،الأردن.

2- أحمد سليمان خصاونة،المصارف الإسلامية:مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث،2008م.

3- البخاري:أبو عبد الله محمد إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت 256 ه)،صحيح البخاري،دار السلام،الرياض،المملكة العربية السعودية.

4- جمال لعمارة،المصارف الإسلامية،دار النبأ،الجزائر،1996م.

5- حدة رايس،دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى،إيتراك للنشر،القاهرة،2009م.

6- حسين محمد سمحان،موسى عمر مبارك،محاسبة المصارف الإسلامية،الطبعة الأولى،دار المسيرة الأردن،2009م.

7- رفيق يونس المصري،المصارف الإسلامية:دراسة شرعية لعدد منها،الطبعة الأولى،جامعة الملك عبد العزيز،جدة،1995م.

8- ضياء مجيد،البنوك الإسلامية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1997م.

9- عبد العظيم أبو زيد،بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية،دار الفكر،دمشق،2004م.

10- عبد الله الطاهر،موفق علي الخليل،النقود والبنوك والمؤسسات المالية،الطبعة الثانية،مركز يزيد،2006م

11- فليح حسن خلف،البنوك الإسلامية،الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث،عمان،2006م.

12- محمد سليمان الأشقر،بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية،مكتبة الفلاح،الكويت، 1983م.

13- محمد محمود المكاوي،أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة،الطبعة الأولى،المكتبة العصرية،مصر،2009م.

14- محمود يونس،عبد النعيم مبارك،مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية،الدار الجامعية، 2003م.

15- منير إبراهيم هندي،شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية:دراسة اقتصادية وشرعية،دار النهضة العربية،القاهرة،2000م.

16- نصر سلمان،سعاد سطحي،فقه المعاملات المالية وأدلته عند المالكية،الطبعة الأولى،المطبعة العربية،غرداية،2002م.

17- وائل عربيات،المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار الثقافة،الأردن،2006م.

ثانيا:المجلات

1- مجلة "الاقتصاد الإسلامي"،إصدار:بنك دبي الإسلامي،دبي/الإمارات،(العدد:123).

2- مجلة "البحوث الفقهية المعاصرة"،(العدد:41).

3- مجلة "الشريعة والدراسات الإسلامية"،إصدار:مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت، (العدد:33).

ثالثا:الرسائل الجامعية

1- فائزة اللبان،"دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية:بنك دبي الإسلامي نموذجا"،رسالة ماجستير،جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية –كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، الجزائر،(2002-2003)م.

2- فؤاد محيسن،"أسس العمل المصرفي الإسلامي"،رسالة دكتوراه منشورة.

3- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،"تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية –"،رسالة ماجستير،كلية إدارة الأعمال والتجارة الدولية،مصر،2006م.

4- يزن خلف سالم العطيات،تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،الطبعة الأولى،دار النفائس،الأردن،2009م.

رابعا:المواقع الإلكترونية

1- www.aawsat.com
2- www.aleqt.com
3- www.aljaziraonline.com
4-www.alriyadh.com
5- www.arabyat.com

6- www.baj.com
7- www.indexsignal.com
8- www.madenah-monawara.com
9- www.mosgcc.com
10- www.taghribnews.com
11- www.wikipedia.org
12- www.wordpress.com